



International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 1, Issue 1, December 2019, p.01-30

İstanbul / Türkiye

**National Security Strategy
Geopolitical Threats and Risks "Libya as an example"**

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.1-1.1>

Ehab NAAS¹

Abstract

National security is one of the most important components of the state's entity to preserve its role and position and ensure its progress. Therefore, it is noted that most countries of the world give priority to issues related to national security. On the other hand, it can be said that Libyan national security has not received sufficient attention at the practical and academic levels, and this may be due to more than reason; The political data were not aware of the importance of the matter intentionally or unintentionally, and with the succession of events and developments in Libya in recent years, the issue began to take serious dimensions affecting the Libyan national security in its broad sense at the core, which requires concerted official, informal and academic efforts to address and address this. Topic.

Libya is going through conditions and events that are not appropriate for stability and national security cohesion. Indeed, Libya is now living in a vacuum and a national reality characterized by many indicators of disintegration, conflict and violence. This is evident in the criticism of citizens, but in phenomena and events that negatively affect the coherence of national security, and this situation will inevitably lead to Citizens' lack of confidence in their state, but rather to the dissolution and disintegration of the structure of society, and the transformation of this building into groups, tribes, or regions in conflict and even warring with weapons, and this conflict will increase the disintegration of national cohesion and create a national political vacuum that helps foreign intervention in the Libyan affairs under the pretext of helping to maintain security and stability.

This intervention may conceal foreign interests and agendas, and lead the country to the unknown and all the possibilities and political and security scenes whose far-reaching goals Libyans are ignorant of. Therefore, everyone in Libya is walking on a road that

ISSN: 2757-5403

Article Information

Article History:

Received

04/7/2019

Accepted

11/9/2019

Available online

01/12/2019

This article has been scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Dr., Specific Specialization in Human Resource Management, National Scientific Research & Study Center "NCRSS", Libya, alnaass.en@gmail.com

IJHER

International Journal of Humanities and Educational Research

Volume 1, Issue 1, December 2019, p.01-30

they do not know its end, and this requires thinking, planning and action to preserve national security and increase the degree of cohesion of all its components, whether Be it tribes, groups, or political and ideological centers, all Libyans are in one boat sailing towards the shore of safety, and it may sink in a sea that does not know the end of its end, and in view of these considerations, we saw the need to address the problems and repel the greedy in the wealth of Libya, to preserve the Libyan national security and make recommendations to strengthen it And maintain it.

With our knowledge of the broadening aspects of national security in its broadest sense, we can begin to root this issue by examining its foundations and the current challenges it faces.

Keywords: National Security, Geopolitics, Strategy, Foreign Policy, Threats and Risks.

إستراتيجية الأمن القومي "التحديات والمخاطر الجيوسياسية" ليبيا أنموذجاً

إيهاب النعاس²

ملخص

يُعد الأمن القومي من أهم مقومات كيان الدولة للحفاظ على دورها ومكانتها وضمان تقدمها، ولذا يُلاحظ أنّ معظم دول العالم تعطي أولوية للقضايا المتعلقة بالأمن القومي، وفي المقابل يمكن القول بأنّ الأمن القومي الليبي لم يحظ بالاهتمام الكافي على المستويين العملي والأكاديمي، وربما يعود ذلك لأكثر من سبب؛ فلم تكن المعطيات السياسية مدركة لأهمية الأمر عن قصد أو غير قصد، ومع تلاحق الأحداث والتطورات التي تشهدها ليبيا خلال السنوات الأخيرة، بدأ الموضوع يأخذ أبعاداً خطيرة تمسّ الأمن القومي الليبي بمعناه الواسع في الصميم، وهو ما يقتضي تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية والأكاديمية لتناول ومعالجة هذا الموضوع.

تمرّ ليبيا بظروف وأحداث غير ملائمة للاستقرار وتماسك الأمن القومي، بل إنّ ليبيا تعيش الآن في فراغ وواقع وطني يتسم بكثير من مؤشرات التفكك والصراع والعنف، ويظهر هذا واضحاً في نقد المواطنين بل في ظواهر وأحداث تؤثر سلباً على تماسك الأمن القومي، وهذا الوضع حتماً سيؤدي إلى عدم ثقة المواطنين بدولتهم بل وإلى انحلال وتفكك بنیان المجتمع، وتحول هذا البناء إلى مجموعات أو قبائل أو مناطق متصارعة بل ومتحاربة بالسلاح، وهذا الصراع سيزيد من تفكك اللحمة الوطنية، وخلق فراغ سياسي وطني يساعد على تدخّل الأجنبي في الشأن الليبي بدعوى المساعدة على حفظ الأمن والاستقرار.

² الدكتور: إيهاب النعاس، التخصص الدقيق: إدارة موارد بشرية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، بريد إلكتروني:

alnaass.en@gmail.com، طرابلس- ليبيا

وقد يخفي هذا التدخّل مصالح وأجندات أجنبية، ويؤدّي بالبلاد إلى المجهول وكل الاحتمالات والمشاهد السياسية والأمنية التي يجهل الليبيون أهدافها البعيدة، ولذلك فالجميع في ليبيا يسبّرون في طريق لا يعرفون نهايته، وهذا ما يتطلب التفكير والتخطيط والعمل للحفاظ على الأمن القومي وزيادة درجة تماسك كل مكوناته سواء قبائل كانت أم جماعات أم مراكز سياسية وأيديولوجية، فجميع الليبيين في قارب واحد يبحر نحو شاطئ الأمان، وقد يغرق في بحر لا يعرف حد نهايته، وبالنظر إلى هذه الاعتبارات رأينا ضرورة الوقوف على الاشكاليات وصد الطامعين في ثروات ليبيا، للحفاظ على الأمن القومي الليبي وتقديم توصيات لتعزيزه والمحافظة عليه.

ومع علمنا باتساع جوانب الأمن القومي بمعناه الواسع، فإننا يمكن أن نبدأ بالتأصيل لهذا الموضوع من خلال البحث في أسسه وما يواجهه من تحديات راهنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الجيوسياسية، الاستراتيجية، السياسة الخارجية، التهديدات والمخاطر.

المقدمة

إنّ أهم سمات العلاقات الدولية الصراع أو التعاون الدولي، ومنذ قيام الدولة الليبية الحديثة المتمثلة في المملكة الليبية، بدأت تتشكّل مكونات الأمن القومي الليبي ليظهر معها العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، وليمر بعدد من التقلّبات بسبب المواجهة بين ليبيا والغرب، (بشير، 2015).

وعلى الرغم من أنّ الأمن القومي الليبي له ركائزه الخاصة المتكونة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيب السكانية، وغيرها من المكونات، فإنّ صانع القرار السياسي الليبي في مطلع السبعينيات لم يهتد إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز الأمن القومي الليبي بصورة فاعلة، فانجرفت ليبيا في صراعات سياسية إقليمية ودولية مع الغرب بسبب دعمها للإرهاب الدولي ومجاهاة المصالح الغربية في المنطقة. كما بدا في سياسة ليبيا الخارجية الفتور في رعاية وتطوير مصالحها الوطنية المباشرة، بتركيزها على دعم بعض القضايا الدولية فأصيب الأمن القومي الليبي بخلل واضح، ففي إطار التحدي الليبي للمصالح الغربية، وخاصة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، استغلت ليبيا العديد من الأدوات لمواجهة الغرب مثل: التورط في حرب تشاد، وتفجير طائرة لوكربي، ودعم الإرهاب الدولي لضرب المصالح الأمريكية والمغلاة في التشبث بالمثالية في القضايا الوجودية.

إنّ جل تلك السياسات أوقعت ليبيا في عزلة ومعاناة بسبب العقوبات السياسية والاقتصادية الدولية، وهو ما زاد من حجم التهديدات الدولية للأمن القومي الليبي.

وأخيراً .. ازدادت حالة الأمن القومي الليبي تراجعاً بعد ثورات الربيع العربي وحجم التغييرات التي طرأت على ليبيا عقب ثورة 17 فبراير، بسبب انتشار السلاح وتعثّر قيام مؤسسات الدولة وظهور ملامح التدخل الدولي.

1. إشكالية الدراسة: تدور مشكلة هذا البحث حول الأمن القومي الليبي وما تعرّض له من خلل في جوانب مختلفة، فالأمن القومي الليبي تعرّض إلى عدة تهديدات بسبب الصدام السياسي بين ليبيا وبعض الدول الغربية، فانحصر بين اتجاهات السياسة الليبية الخارجية وحرصها على لعب دور ريادي عربي وإقليمي

من جهة، وأهداف الهيمنة الغربية في المنطقة من جهة أخرى، وفي هذا السياق نطرح بعض التساؤلات من قبيل:

- ما هو مفهوم الأمن والتهديد الأمني؟
 - هل تبلور أي مفهوم محدد للأمن القومي الليبي منذ تأسيس الدولة الليبية سواء على المستوى العملي كان أم الأكاديمي؟
 - ما هي الأسس العملية والنظرية التي يقوم عليها الأمن القومي الليبي إذا ما سلّمنا بهذه الأسس؟
 - ما هي الاستراتيجيات الليبية في كيفية التعامل مع التحديات، وما مدى نجاحها؟
 - ما هي التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها الأمن القومي الليبي؟
2. أهداف الدراسة: نسعى إلى تحليل الموضوع من خلال الأهداف التالية:
- توضيح مفهوم الأمن القومي الليبي.
 - تحليل واقع الأمن القومي الليبي ومؤثراته.
 - المخاطر والتهديدات الجيوسياسية على الأمن القومي الليبي.
3. منهجية الدراسة: رأى الباحث أنّ المنهج الملائم لتفسير متطلبات هذا البحث وإجراءاته هو المنهج الوصفي، وسيتم تناول ذلك في المحاور الثلاثة التالية.
- المحور الأول: مفاهيم وركائز ومستويات الأمن القومي.
- المطلب الأول: مفهوم ومصطلح الأمن القومي.
- المطلب الثاني: تشكّل الأمن القومي الليبي 1951-1969م.
- المطلب الثالث: ركائز ومستويات الأمن القومي الليبي.
- المحور الثاني: عناصر وتهديدات الأمن القومي الليبي والاستراتيجيات المتبعة لبعض للدول.
- المطلب الأول: عناصر وتهديدات الامن القومي.
- المطلب الثاني: إستراتيجية الأمن القومي.
- المطلب الثالث: نماذج استراتيجيات بعض الدول.
- المحور الثالث: الجيوسياسية في السياسة الخارجية.
- المطلب الأول: مفاهيم السياسة الخارجية ونماذج تطبيقاتها.
- المطلب الثاني: القواعد الجيوسياسية لصياغة السياسة الخارجية.
- المطلب الثالث: التهديدات الجيوسياسية الخارجية على ليبيا.
4. أهمية الدراسة: ترجع أهمية هذا البحث في إبرازه لأحد الظواهر السياسية الشائعة في العلاقات الدولية، فهو يحاول تغطية أحد الجوانب العلمية في هذا المجال يربطه للعلاقة بين استراتيجية الأمن القومي الليبي والتغير الجيوسياسي، فهناك حاجة لمعرفة الجوانب الهامة للأمن القومي الليبي ودورها في حماية

سيادة الدولة الليبية، فالمصلحة الوطنية هدف الأمن القومي الليبي، وهي أساس إدارة علاقاتها مع دول العالم.

المحور الأول: مفاهيم الأمن القومي وركائزه ومستوياته

المطلب الأول: مفهوم ومصطلح الأمن القومي

أولاً: مفهوم الأمن القومي:

القدرة على ضمان الاستقرار الداخلي والحماية من الأخطار الخارجية للدولة عبر إجراءات سلطوية، سواء سياسية كانت أم اقتصادية أم دبلوماسية أم عسكرية، للحفاظ على قيمها ومصالحها وحرية اختيار السياسات بها (استقلالها وسيادتها).

ثانياً: المصطلح:

يعد من أكثر المصطلحات غموضاً، يرتبط بالمسائل العسكرية (السرية)، وظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية من خلال وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة عام 1947، إلا أن مفهوم الأمن القومي يشمل مجموعة واسعة من التحديات التي تؤثر على الأمن غير العسكري أو الاقتصادي للدولة.

ثالثاً: تعريف الأمن القومي:

يُعرف الأمن القومي "National Security" بأنه قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية، والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسلم على حدٍ سواء، (حسين، 2001، ص12-15).

إن تعريف الأمن القومي يعتمد على ثلاثة مفاهيم فرعية، هي:

مفهوم التحديات: هي مُتغيّرات أو مشكلات أو عوائق أو صعوبات تواجه الدولة، وهي تكون من البيئة الدّولية أو الإقليمية أو حتّى المحليّة.

مفهوم المخاطر: هي الإحباطات أو الضغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدّولية أو الإقليمية أو الداخليّة للدولة، وتُعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدولة أو التأثير في دورها على الصّاعدين العالمي والإقليمي.

مفهوم التهديدات: هي قضايا خارجيّة أو داخلية تقف في وجه تقدّم الدولة في تطبيق استراتيجياتها القومية، ممّا يؤثّر بشكلٍ مباشر على مصالحها الحيوية، ومن المُحتمل أن تقود إلى خلخلة استقرار الدولة وأمنها.

المطلب الثاني: تشكل الأمن القومي الليبي 1951-1969م

خلال الفترة من 1951-1969م، انكبّ صاحب القرار السياسي الليبي (المملكة الليبية) على بذل الجهد لبناء مؤسسات الدولة الليبية الوليد وسيطر هاجس الحاجة إلى المال ونقص الخبراء والكوادر الإدارية على الحكومة الليبية، وفرض عليها خيار اللجوء إلى اتخاذ تدابير معينة للتغلب على بعض الظروف والصعاب، على الرغم من وجود بعض العوامل التي تشير إلى تهديدات ظاهرية متمثلة في الوجود الأجنبي في القواعد الأمريكية والبريطانية، إلا أن الأمن القومي الليبي آنذاك كان في وضع مقبول.

كان وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية أكثر ما يهدد الأمن القومي الليبي بعد الاستقلال في عام 1951م، الكثير من الآراء عدت أن وجود القواعد الأجنبية هو انتقاص لسيادة الدولة الليبية، إلا أن وجود هذه القواعد في غرب ليبيا وشرقها ربما كان مبرراً بحكم الأوضاع الدولية والمحلية في تلك الحقبة، في تلك الأثناء كانت الدولة الليبية الوليدة لا تزال ضعيفة في بنيتها السياسية والاقتصادية حتى أن تقرير الأمم المتحدة كان يخشى من تبعات هشاشة الاقتصاد الليبي في بداية قيام تلك الدولة، ولم يكن هناك بد من الاتجاه إلى طلب المساعدات الدولية، مما اضطرها إلى الرضوخ لشروط الدول الكبرى خاصة بريطانيا والولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية في ليبيا مقابل دفع إعانات ومساعدات للحكومة الليبية، والتي أفادت في دعم الأوضاع الاقتصادية الليبية، (بن حليم، 1992، ص 158-156). إن وضع الأمن القومي الليبي آنذاك كان واقعا لا يمكن تغييره، وتميز باستقراره نسبياً قبل عام 1969م.

في مطلع الستينيات من القرن الماضي وبعد اكتشاف النفط، تحولت ليبيا من دولة فقيرة إلى واحدة من أغنى دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وشهد المجتمع الليبي نمواً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً مع تطورات في نظام التعليم والصحة والإسكان والمواصلات، وقد أثر ذلك إيجابياً على العلاقات الليبية مع بريطانيا والولايات المتحدة والغرب، (أحميدة، 2009، ص 111).

استغلت الحكومة الليبية التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في تعميق علاقاتها مع الغرب، والتي بنيت على الاحترام والتعاون في شتى الميادين، وهو ما أوجد أرضية متينة لتحسن وضعية الأمن القومي الليبي، ولم تشهد تلك الفترة مواجهات سياسية بين ليبيا والغرب، فانطلقت الدولة معتمدة على مواردها ومقدراتها لتأمين سيادتها وحماية شعبها. ولكن على الرغم من أن حكومة المملكة الليبية لم تدخل مع الغرب في مواجهات، فإنها اتبعت نوعاً من سياسة غض الطرف عن السلوك السياسي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما بالتدخل في الشأن الليبي المحلي والدولي، فأفسح ذلك المجال أمام المساس بسيادة الدولة الليبية مما يؤثر بطبيعة الحال على أمنها القومي.

المطلب الثالث: ركائز ومستويات الأمن القومي الليبي

أولاً: ركائز الأمن القومي الليبي:

ركائز الأمن القومي الليبي تشبه إلى حد بعيد مرتكزات الأمن القومي للعديد من الدول في محيط ليبيا الإقليمي والدولي، وهذه المرتكزات تتكوّن من مجموعة من المقومات التي يقوم عليها الأمن القومي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، فهناك ما يرتبط بالجغرافيا أو ما يتعلّق بالسكان أو الاقتصاد أو نظام الحكم أو بالسياسة الخارجية.

غالباً ما يلتزم صانع السياسة الخارجية لأي دولة برعاية احتياجاتها القومية، وهذه الاحتياجات عادة ما تبلورها عوامل جغرافية أو سكانية أو اقتصادية وتتعلق بظروف الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول، ف قوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية يؤثر حتماً على تطورها الاجتماعي والاقتصادي وعلى تحديد

أهدافها المرجو تحقيقها في علاقاتها مع الدول الأخرى (نوفل، 2010، ص294). وهذا ما جعل الأمن القومي مرتبطاً بالدولة بعده يتطلّب توافر أربعة جوانب أساسية، هي:

1. تحديد الأهداف والمصالح والقيم المرجو تحقيقها للمجتمع والدولة.
 2. تحديد التحديات التي تواجه الدولة.
 3. رسم السياسات والخطط لتحقيق أهداف الدولة.
 4. تكوين المؤسسات والأدوات اللازمة لتحقيق المصالح، (آل عباس، 2006، ص61).
- ومن أهم مرتكزات الأمن القومي الليبي:

1. حجم التهديدات الداخلية والخارجية والخطط المعدة لمواجهتها.
2. إستراتيجية التنمية واستغلال مقومات الدولة وخاصة النفط الليبي.
3. استعدادات الجيش والشرطة الليبية والقدرة على مواجهة التهديدات.
4. العامل الجيوسياسي والسيادة الليبية.
5. العامل الديموغرافي والروح الوطنية للسكان.
6. السياسة الخارجية والعلاقات الليبية الدولية.
7. حقوق الإنسان والتداول على السلطة.

اتفقت الكثير من الدراسات في أنّ بعض العوامل تؤثر بصورة أكبر في بلورة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وهناك بعض العوامل له تأثير أقل من العناصر الهامة التي تشكل قوة الدولة وتؤثر في سياستها الخارجية المرتبطة بالمصلحة الوطنية كركائز لأمنها القومي، وأهمها:

1. **العامل الجغرافي:** بالنظر إلى عامل الجغرافيا كركيزة أساسية في الأمن القومي فإنّ مميزاتها كثيراً ما تمنح الدولة جانب هام من القوة، فليبيا تتمتع بموقع جغرافي زاد من رصيدها كدولة نامية، حيث تمتد ليبيا من سواحل جنوب البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء الكبرى وهذا ما وضعها ضمن بلدان قلب العالم (منطقة التقاء قارات العالم القديم أوروبا، آسيا وأفريقيا)؛ إذ جرت على أراضيها واحد من أشهر المعارك الفاصلة في الحرب العالمية الثانية وهي معركة العلمين الشهيرة بين الألمان والإنجليز، فهذا الموقع يعد حلقة وصل هامة بين البلاد المطلة على البحر المتوسط وأفريقيا، وأيضاً تربط ليبيا بين شرق الوطن العربي وغربه، فهي بذلك منطقة لتلاقي الناتج الاقتصادي والثقافي في تلك الأجزاء وهذا مصدر هام للقوة، (كزار وآخرين، 2005، ص88).
2. **العامل الاقتصادي:** تمتلك ليبيا مساحة كبيرة تقرب من 1.760.000 كم² بساحل يبلغ طوله (1900 كم²)، وهذا ما يمنح الدولة الليبية إمكانية تنمية قوتها السياسية والاقتصادية وإعطائها شخصية اجتماعية وهوية مميزة عن غيرها، فضلاً عن ذلك فالموارد الطبيعية هي أساس قوة الدولة، واستمرارها، وتشمل كل ما في باطن الأرض من معادن، ومياه، وكل ما على سطحها من ثروات، ففي ليبيا لعبت الموارد

الطبيعية دوراً رئيساً في بناء قوتها وإبراز مكانتها وتعزيزها في علاقاتها مع العالم، وقد تنوّعت هذه الموارد من مياه، وبنفط، ومعادن وثورات مختلفة، (عبدالوهاب وآخرين، 1989، ص113-114).

3. **العامل البشري:** يُعد العامل البشري من العوامل الهامة المؤثرة في السياسة الخارجية، وهو رافد رئيس للأمن القومي، وفي ليبيا هناك مميزات عدة يمتاز بها الوضع السكاني، من بينها التجانس العرقي والديني ووحدة اللغة، والمجتمع الليبي مر بخبرة تاريخية شكّلت هويته العامة، فعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين أقاليمه لم يسبق له وأن واجه مشكلة الانفصال أو الصدام والتشردم أو الحروب الأهلية فإنّه لازال يعاني من تدني المستوى الثقافي والتعليمي وانعدام الاهتمام بالمشاركة السياسية والخوض في القضايا العامة.

ولكن في المقابل، هناك رؤية أخرى تقول إنّ حجم سكان ليبيا القليل، مقارنة بمساحة الدولة، ربما يشكل خطر على أمنها القومي، حيث لا تزيد الكثافة السكانية في ليبيا عن خمسة أفراد لكل كيلومتر مربع، وهذا يضع ليبيا في موضع التهديد من الكتل البشرية الضخمة، المحاطة بها في مصر، والسودان، وأفريقيا ما وراء الصحراء، وبلدان المغرب العربي، فتعداد السكان في ليبيا حوالي الستة ملايين ونصف، بينما محيطها الجغرافي يفوق مائتي مليون نسمة، وهذا ما جعل السياسة الليبية تلجأ إلى اتخاذ قرارات بفتح الحدود أمام المواطنين العرب، وجذبهم للعمل والإقامة، وحتى التجنّس بالجنسية الليبية، (البرناوي، 2000، ص172-175).

ربما أفلحت الحكومة الليبية سابقاً، في محاولاتها لزيادة عدد السكان بوسائل عدة، من بينها إفساح المجال أمام مواطني دول الجوار في التجنس (صدر قانون الجنسية العربية رقم (18) لسنة 1980م بشأن احكام قانون الجنسية، وهو في الغالب لأغراض دعائية)، (المؤتمر الشعب عام، 1980)، وإن كان ذلك غير منظم بصورة جيدة، إلى جانب ذلك الاهتمام بالرعاية الصحية وتحسين مستوى المعيشة نسبياً، خاصة في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

بهذا ووفقاً لهذا التحليل؛ الأمن القومي لا يعتمد فقط على العمل العسكري فالأخطار التي تواجهها الدولة قد تمتد إلى أخطار اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها فالدول النامية لتعزيز أمنها تحتاج إلى التنمية التي بدونها سيهدى الأمن القومي للدولة، فكثيراً ما تدعو تقارير الأمم المتحدة السنوية حول التنمية الاقتصادية على ضرورة ارتباط توفر الأمن بقيام التنمية بمعنى الإعمار، والتنمية ينبغي قيامها على السكان بهدف توفير أسباب الأمن، ومما لا شك فيه هناك علاقة جدلية بين التنمية والأمن، ففقدان الأمن هو ما يحرم السكان من التنمية.

من الواضح امتلاك ليبيا لأهم مرتكزات الأمن القومي لأي دولة والتي تشكل عماد التنمية، فالجغرافيا والسكان والموارد الاقتصادية المختلفة تعد من أهم عوامل قيام أمن قومي مثالي غير أنّ عدم الاستفادة من تلك المعطيات أدّى إلى تكون أمن قومي هش.

ثانياً: مستويات الأمن القومي، (آل عيون، 2017):

يتمثل الأمن القومي في ثلاثة مستويات لا يتحقّق إلا باندماجها وتشاركها، وهي:

- المستوى الداخلي: هو مستوى يتعلّق بحفظ المجتمع وحمايته من أيّ اختراقٍ أو تهديد، وإقرار مفهوم الاستقرار في كافة المجالات.
- المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي: وهو مستوى يعنى بتحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد. ويتمثل في كل من:
- دول الجوار المباشر: تونس، الجزائر، مصر، السودان، تشاد، النيجر.
 - دول المغرب العربي: المغرب، موريتانيا.
 - دول الساحل والصحراء: بوركينا فاسو، مالي، إرتريا، أفريقيا الوسطى، السنغال، غامبيا، جيبوتي، نيجيريا، الصومال، توغو، بنين.
 - دول شمال المتوسط: إيطاليا، مالطا، قبرص، اليونان.
- المستوى الدولي: هو مستوى أعلى مما سبقه؛ إذ يتعلّق بجرّك الدولة ضمن المحيط العالمي، إذ هو أمن الأمة الكبيرة التي تمثّل كياناً فكرياً وثقافياً ودينياً وعرقياً واحداً، وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلطٍ أو تهديد أي قوة خارجية. ويتمثّل في الدول المحورية والمنظمات:
- الدول العربية: جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، الدول الأفريقية، الاتحاد الأفريقي، الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، الدول الآسيوية والمحيط الهادي، منظمة دول آسيان.
 - المنظمات الدولية: (UN) الأمم المتحدة، منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، مجموعة الدول الصناعية السبع (G7)، مجموعة العشرين (G20)، منظمة بريكس (BRICS).

المحور الثاني: عناصر وتهديدات الأمن القومي الليبي والاستراتيجيات المتبعة لبعض الدول

المطلب الثاني: عناصر وتهديدات الأمن القومي الليبي

أولاً: عناصر الأمن القومي:

يختلف تحديد عناصر الأمن القومي وفقاً للخيارات الجيوسياسية والجغرافية السياسية لكل دولة، فبالإضافة إلى الجانب العسكري المتعلق بتحقيق الأمن، يتم أيضاً إدراج الجوانب المتعلقة بالسياسة والمجتمع والبيئة والطاقة والموارد الطبيعية والاقتصاد.

"يُدْرَج العالم الهندي برأيها كاران باليري"Prabhakaran Paleri"، عددًا أكبر من العناصر في كتابه الذي صدر عام 2008، الأمن القومي: الضرورات والتحديات "National Security: Imperatives And Challenges"، وهي: الأمن العسكري | الأمن الاقتصادي | أمن الموارد | أمن الحدود | الأمن السكاني | أمن الكوارث | أمن الطاقة | الأمن الجيواستراتيجي | أمن المعلومات | الأمن الغذائي | الأمن الصحي | الأمن العرقي | الأمن البيئي | أمن الإنترنت | الأمن الجيني (Paleri، 2014).

لقد اختار باليري هذه العناصر مع الأخذ في الاعتبار أنّ كل مصطلح ينبغي أن يكون مفهوماً جوهرياً بشكل كامل، وقابلاً للتطبيق على المستوى العالمي، وله تأثير واسع النطاق على المستوى الاجتماعي، ويؤثر كذلك بشكل مباشر على حياة الإنسان، كما رفض باليري مصطلحات معينة، توجد عادة في المناقشات المتعلقة بالأمن القومي مثل "الأمن الداخلي" و"الإرهاب" و"الضمان الاجتماعي".

الأمن العسكري: قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/أو ردع أي عدوان عسكري. كما يعبر الأمن العسكري عن قدرة الدولة القومية على إنفاذ خياراتها السياسية باستخدام القوة العسكرية. ويُعتبر تقليدياً أقرب صورة معترف بها من صور الأمن القومي.

الأمن الاقتصادي: القدرة على حماية وتأمين المصالح الاقتصادية للدولة، توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، بالإضافة لقدرته على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة هو وأفراد أسرته.

أمن الموارد: عبر صيانة وإدارة وحماية الموارد الطبيعية، واستخدامها بحكمة. وتتضمن الموارد الطبيعية كّل الأشياء التي تساعد على تدعيم الحياة، مثل ضوء الشمس والماء والتربة والمعادن والنباتات والحيوانات. **أمن الحدود:** هي التدابير التي تتخذها دولة أو مجموعة من البلدان لتنظيم ورصد حدودها لتنظيم حركة الناس والحيوانات والسلع إلى داخل وخارج البلاد.

الأمن السكاني: يمكن أن تؤدي التغيرات الديمغرافية إلى زيادة مخاطر العنف، والتهديدات غير العنيفة. ارتفاع معدل النمو السكاني واحد من أهم اتجاهات زعزعة الاستقرار في العالم، ويمكن أن تزيد من الفقر، والفساد الحكومي، والتنافس على الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، وتؤدي إلى صراعات.

أمن الكوارث: تشكل الكوارث مخاطر جسيمة على أمن الدول والمجتمعات، بما في ذلك على المستوى العابر للحدود. من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مزيد من الظواهر المناخية المتطرفة في المستقبل، والتي من المرجح أن تزيد من وتيرة وحجم الكوارث.

أمن الطاقة: إنّ ضمان الحصول على الطاقة الرخيصة أصبح من ضروريات عمل الاقتصادات الحديثة (خصوصاً في مجالات المواصلات والتدفئة وإنتاج الكهرباء)، ومن المخاطر التي تهدد أمن الطاقة العالمي عدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للطاقة، والتلاعب في إمدادات الطاقة، والمنافسة على مصادر الطاقة، والهجمات على البنية التحتية الخاصة بمنشآت إمداد الطاقة، فضلاً عن الحوادث والكوارث الطبيعية. **الأمن الجيوستراتيجي:** وهو حقل من الجيوسياسية، هو نوع من السياسة الخارجية التي تسترشد في الأساس بالعوامل الجغرافية لكونها تنير أو تقيد أو تؤثر على التخطيط السياسي والعسكري. "الجغرافيا أم الاستراتيجية"، الجغرافيا الاستراتيجية هي دمج الاعتبارات الاستراتيجية مع العناصر الجيوسياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية، عبر جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الاستراتيجية.

أمن المعلومات: عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات لإدارة العمليات والأدوات والسياسات الضرورية لمنع وكشف وتوثيق ومواجهة التهديدات على المعلومات الرقمية وغير الرقمية، والهدف منع الوصول غير المصرح

به أو الاستخدام أو الإفشاء أو التعطيل أو التعديل أو التفتيش أو تسجيل أو إتلاف المعلومات، بصرف النظر عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه البيانات (الإلكتروني والمادي).

الامن الغذائي: الأمن الغذائي شرط يتعلق بتوفر الغذاء، وإمكانية وصول الأفراد إليه. هناك أدلة على استخدام مخازن الحبوب منذ أكثر من 10000 عام في الحضارات القديمة (الصين ومصر) والاستفادة من المخزون في أوقات المجاعة.

الأمن الصحي: هو حماية الناس من الأمراض ومن أساليب الحياة غير الصحية، ويشير إلى التحضيرات والفعاليات التي تؤدي إلى تقليل التهديدات الصحية العامة للأفراد والمجتمع، بهدف ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض، وأنماط الحياة غير الصحية.

الأمن العرقي: قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل أكثر تحديداً، يتعلق الأمر بالاستدامة، في إطار شروط مقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية والعرقية الدينية والوطنية.

الأمن البيئي: حماية الموارد البيئية من التلوث والاستنزاف، واستخدامها بطرق سليمة مما يخدم الدولة ومجتمعها. فالأمن البيئي يعني إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة وغير المباشرة، التي يقوم بها الإنسان والمجتمع البشري، ولا تؤدي إلى حدوث أضرار مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة ومكوناتها، ولا تهددها بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل القريب أو البعيد.

أمن الانترنت: عندما يتصل الكمبيوتر لديك بالشبكة ويبدأ التواصل مع الآخرين، فإنه معرض للخطر، والخطر هنا يشمل الضرر المتأتي على الإنسان من سرقة معلومة أو نشر معلومة أو أي كان هذا الضرر المجازي شرعياً أو أخلاقياً. ومن هنا يأتي دور الحماية، بكل أشكالها.

الأمن الجيني: المراقبة البيومترية جزءاً لا يتجزأ من سياسة وممارسات الأمن القومي، وتشمل أخذ البصمات، التعرف على الوجه والصوت، وفحص القرنية.

ثانياً: مخاطر وتهديدات الأمن القومي الليبي:

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد يشكل لنا مفهوم "التهديد الأمني"، فهناك علاقة تأثر متبادل بحيث عند تفسير مفهوم الأمن لابد من تحديد مصادر التهديد أثناء الشعور "بالخطر الأمني" وهذا ما يستدعي الحاجة إلى إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن وتكون متوافقة مع المخاطر الأمنية أو التهديدات الأمنية الفعلية أو المحتملة، وعليه هناك العديد من المفاهيم المشابهة للتهديدات الأمنية والمتمثل في، (بثقة، 2014، ص13).

أ. الخطر: يرى "ألريش بيك" في كتابه "مجتمع المخاطر العالمي"، أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم، كما يعد ألريتش بيك أن الأخطار استفحلت وتبوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايدت تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى.

كما أنَّه هناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطر، وتكمن أوجه التشابه بين المفهومين في عدِّ كل منهما يشكل انعدام الأمن بينهما فيكمن في عدِّ أم الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه، وإن كان ذلك بدرجة نسبية، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له.

ب. التحدي: اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "التحدي"، حيث يقال في اللغة العربية: "فلان تحدي فلان حول شيء معين؛ أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية كلمة "Challenge"، وفي اللغة الألمانية "Herausforderung" والفرنسية "Défi"، وتشير القواميس الإنجليزية البريطانية إلى معاني عدة للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره، ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضا دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مباراة آخر وما إلى ذلك، كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، فالصورة التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد يدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره مباشراً في الأمن، أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.

ومنه نستخلص أن هناك عوامل مؤثرة في تحديد التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن:

1. طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه أو أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.
2. مكان التهديد: اتجاهاته ومدى قرب أو بعده الجغرافي سواء مباشر كان أم غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره على دول عدة أو دولة معينة.
3. زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراره وهل هو ثابت أو متغير؟
4. درجة التهديد: ونقصها قوته وخطورته.
5. تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته، لا بد من تعبئة الموارد والجهود للحد من تأثيره كما حدّد باري بوزان تحليلاً قطاعياً للتهديدات الأمنية.

وتنقسم التهديدات الأمنية عادة إلى تهديدات رئيسة وثانوية، ومن حيث الأسلوب تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، ومن حيث المصدر والاتجاه تهديدات خارجية وداخلية، وجميعها قد تكون مصنفة كتهديدات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، (عامر، <http://group73historians.com>).

التهديدات الرئيسية الخارجية: وهي التهديدات التي تهدد كيان الدولة وبقائها:

- التحديات والإصلاحات السياسية.
- التحديات الاقتصادية.
- التحديات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

التهديدات الثانوية الخارجية: وهي عادة تلك التهديدات التي توجه وتخص دولة بعينها مثل خلافات حدودية - نزاعات تاريخية عرقية أو دينية أو طائفية مما يسبب التوتر وعدم الاستقرار، قد تتطور الي أزمة تؤدي الي

صراع مسلح، وهنا قد يصبح التهديد الثانوي تهديدًا رئيسًا انتصارًا للمبادئ والشرعية الدولية كما هو الحال في الازمة الليبية.

التهديدات الداخلية المحتملة:

التهديد الأول: خلال مرحلة التحولات السياسية بتعميق الديمقراطية والتحويلات الاقتصادية بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والتحول الي اقتصاديات السوق، ومما تتطلبه من خصخصة وتحقيق النمو الاقتصادي بأقل إضرار اجتماعية مع المحافظة ورعاية حقوق الإنسان. ويتمثل جوهر التهديد خلال تلك المرحلة في عدم التوازن بسبب خلل في عمليات التحويل مما يتطلب أن يتم التحول طبقا لأسبقيات قائمة على حسابات استراتيجية دقيقة وإلا تعرضنا الي ما تعرضت له دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي الأسبق من انهيارات داخلية.

التهديد الثاني: هو محاولات ضرب الوحدة الوطنية للدولة بين طوائف الدولة وفئاتها، وهو تحدي يجب أن تواجهه بكل حزم وصرامة باعتبار الوحدة الوطنية هي دائما مصدر القوة الوطنية للدولة.

التهديد الثالث: هو محاولات ضرب الاستقرار سواء بعمليات ارهابية تحت عباءة الأسباب المختلفة، وتهدف مرحليا الي النيل من هيبه الشرطة رمز السلطة أو اضعاف الاقتصاد أو إيقاف النمو الاقتصادي لنمو أزمات اقتصادية وعدم طمأنينة وبالتالي قيام اضطرابات داخلية باستقلال معاناة الجماهير .

ووفقًا لهذا التحليل؛ وبعد انتهاء الحرب الباردة وبزوغ النظام العالمي الجديد واندحار الشيوعية وتبلور احادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية برزت بعض المخاوف الأمنية ويمكن تقسيمها إلى: مخاوف سياسية واقتصادية وأخرى أمنية بالنسبة لدول العالم الثالث ومنها ليبيا.

المخاوف السياسية والاقتصادية: "أهداف ومصالح القوى العظمى والكبرى"

ما تمثله ليبيا من أهمية استراتيجية للقوى الكبرى والعظمى على مدى عصور التاريخ نظرا لخصائص الموقع الجيوسياسي، مما جعلها مطمح للقوى العالمية، كما وأن توفر الثروات فيها ولاسيما النفط الذي يشكل (أكثر من ستة مليارات طن متري وتعد واحد من أكبر الأسهم في احتياطات النفط في أفريقيا)، كما تحتل المركز الخامس عربيًا في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الاحتياطي العالمي، والمركز الثامن عربيًا باحتياطي يقدر بـ 53.00 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد، وذلك حسب ما جاء في أطلس بيانات العالم، (Source، 1990).

المخاوف الأمنية العسكرية: نتيجة تعارض المصالح أو تنامي الأطماع لبعض القوى ضد الأخرى في إطار مناخ دولي مناسب.

كما وأن ليبيا تواجه العديد من التحديات، وتتمثل في:

- التلوث البيئي خاصة في مجال دفن النفايات النووية، (ناجي، 2019).
- انتشار أسلحة التدمير الشامل النووي .كيميائي .بيولوجي وما يتبعها من سباق نووي، (الموسوعة الحرة).
- انتشار ظاهرة تهريب المخدرات.

- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر .
- النشاط الإرهابي والتطرفات السياسية والدينية.
- الانفجار السكاني لدول الجوار وما يتبعها من تفاقم أزمة الغذاء، وانتشار البطالة وزيادة حجم الأزمة الاقتصادية لدول المنطقة وانتشار الهجرة.
- انتشار بعض الأوبئة التي تصيب الإنسان "الكورونا"، (الحوات، 2019).

أساليب التهديدات الخارجية:

الجاسوسية: ارتبطت من حيث النشأة بالجهد العسكري ولكن تطورت لتكون هناك جاسوسية اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وأخرى سياسية هدفها التعرف على نوايا القيادات السياسية صانعة القرار في الدولة ومخططاتها الحالية والمستقبلية كما تدرس وتحلل القوى السياسية الداخلية والصراعات بينها ونقاط الضعف والقوة بها.

عمليات العزل: وتشمل:

- حصار اقتصادي مثل فرض حصار بحري وجوي لمنع وصول مواد خام أو تصديرها مثل الطاقة . المعادن . الغذاء . منع التكنولوجيا المتطورة.
- منع المضاربة في الأسواق العالمية لخفض الأسعار . تجميد الأرصدة في الخارج . حظر على التسليح . الخ.

عمليات التخريب: سواء تخريب ايجابي أو سلبي ذو آثار مادية أو معنوية كالاتي:

- **التخريب الايجابي:** وهو ما تخطط له أجهزة الدولة السرية بناء على نتائج عمليات التجسس وعادة يأخذ شكل تخريب مباشر كعمليات إرهابية مثل تفجيرات وعمليات نسف لشل الحركة والسيطرة ونشر الرعب وعدم الاستقرار . إشعال حرائق . تدخل الكتروني . تلوث كيميائي أو بيولوجي .. أساليب ووسائل حرب المعلومات.

- **التخريب السلبي:** يهدف الي التحريض وتأليب القوى الداخلية مثل: استغلال معاناة الجماهير بالإثارة للقيام باضطرابات وخاصة في أوساط الطلبة، تأليب الأقليات، إثارة النعرات الطائفية والعنصرية والدينية، وهو ما يعرف بالحرب/العمليات النفسية عن طريق الإذاعات والصحف والمنشورات والشائعات والنكت، تهريب المخدرات ونشر الأمراض بهدف قتل روح الإنتاج وتخريب الاقتصاد، وهدم القيم ونشر اللامبالاة، وإضعاف روح الانتماء الوطني بالترويج للهجرة خارج البلاد.

أساليب تحقيق الأمن القومي: تسعى كل دولة أن تجد لنفسها الأسلوب والوسيلة التي تنظم وتوظف قوتها حتى تضمن بقاءها وحيويتها ورفاهيتها، وتتبلور هذه الأساليب في ثلاث نماذج هي:

- السلوك الفردي.
- توازن القوى.
- الأمن الجماعي.

وعلى الرغم من تباين هذه الأساليب الثلاثة كمنادج لتحقيق الأمن القومي لدعم القوة، فإنّ الدولة عادة تحاول الدمج بينهم.

السلوك الفردي (قدرات الدولة وقواها الشاملة):

تعنى استراتيجية السلوك الفردي محاولة الدولة أن توفر لنفسها الأمن بجهودها الذاتية بتفعيل قواها الشاملة، ويتوقف نجاح الدولة في تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدة عوامل أهمها:

- مدى قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- طبيعة النظام الدولي التي تعيش فيه.
- الموقع الجغرافي بالنسبة للدول الأخرى.
- إستراتيجيات الدول الأخرى لتحقيق أمنها القومي.
- القوة النسبية للدولة مقابل الدول الأخرى إقليمياً وعالمياً، وهو صعب التحقيق في إطار المتغيرات (الإقليمية والعالمية والمحلية) الحالية.

توازن القوى:

- عندما يستحيل على دولة مواصلة مناهج ذاتي في تعاملها مع مشكلة القوة الخاصة بها فأنها عادة تلجأ لزيادة قوتها عن طريق ربطها بوحدة سياسية أو أكثر من الدول الصديقة ذات المصالح المتشابهة وتلك النوعية من الترتيبات هي التي تميز المفهوم التقليدي للأمن القومي. (اتفاقية الدافع المشترك والتعاون الاقتصادي).

- يعد أسلوب توازن القوى هو الغالب في السياسة الدولية خلال معظم فترات التاريخ السياسي الحديث، ومثال ذلك (في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قامت تحالفات بزعامة القوتين الأعظم مما اضطر دول العالم الثالث الي إتباع سياسة عدم الانحياز).

الأمن الجماعي: يشكل الأمن الجماعي نظاماً للقوة يكون فيه الأمن والاستقلال ووحدة الأرض لكل دولة مضمونا جماعياً بواسطة كافة دول العالم وجوهر هذا المفهوم هو عالمية المشاكل والالتزام لتحقيق الأمن لجميع الدول من خلال تحركات وقرارات المجتمع الدولي ضد كل دولة تهدد النظام القائم باستخدام القوة الجبرية:

- منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان هناك محاولتين لإنشاء نظام الأمن الجماعي الفعال هما "عصبة الأمم، الأمم المتحدة".

- وتسعى الدولة إلى المزج بين الأساليب الثلاثة على المستوى الدولي طبقاً لمقتضيات الموقف ولا تتوقف عند أحدها وهذه حقيقة من حقائق العصر تفرضها طبيعة النظام الدولي ومصصلحة الدولة.

وسائل تحقيق الأمن القومي الليبي:

- بداية فإن أفضل ما يحقق الأمن القومي الليبي ويواجه التهديدات الموجهة إليه هو تكاتف الشعب ووقوفه خلف قيادته متيقظاً للتهديدات التي تحيق به.

- مواجهة كافة التهديدات الموجهة لليبيا ككل لا يتجزأ، نواجهها بالفكر المتكامل الشامل الذي يهدف الي تأمين ليبيا وشعبها ضد كافة أنواع التهديدات سواء داخلية أو خارجية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية، والتنبؤ بها والتصدي لها، وكلما تعددت مصادر وعوامل التهديد للأمن القومي تعددت بالتبعية وسائل مواجهتها، ومن أهم الوسائل:
- مراكز البحوث العلمية المتخصصة: لتقدم المشورة والرأي الفني المتخصص في مجال عملها لمتخذ القرار.
 - أجهزة الأمن والمخابرات: وتعتبر العمود الفقري الذي تعتمد عليه القيادة السياسية وأجهزة الدولة لاتخاذ قراراتها وهي توفر المعلومات والتقديرات الدقيقة الموقوتة من المصادر العلنية والسرية في الداخل والخارج، كما تتخذ أجهزة الأمن الإجراءات المضادة للجاسوسية.
 - مجالس الأمن القومي: من أهم المراكز الاستشارية في الدولة حيث تؤدي وظيفة خبير السلطة بتقديم المقترحات والبدائل لمتخذي القرار.
 - القوات المسلحة: هي الدرع الواقي لاستقلال وسلامة الدولة واستقرارها الداخلي.
 - سلطات الدولة المختلفة: وذلك بحشد جهود سلطات الدولة للعمل الوطني وتحقيق الغايات القومية للدولة [السلطة التشريعية . السلطة التنفيذية . السلطة القضائية/الصحافة/ سلطة المجتمع المدني . الإدارة المحلية] بما يدعم الأمن القومي الشامل "قوى الدولة الشاملة"، أي تفعيل وتكاتف قوى ليبيا الشاملة (عسكرية وأمنية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، دبلوماسية، تكنولوجيا) بما يحقق تطوير قوى الدولة الشاملة ويعظم دورها المحلي والإقليمي والعالمي.
- ولكي تتحقق أهداف الأمن القومي يجب أن تعمل كافة هذه الأجهزة في منظومة واحدة متكاملة لا تتجزأ (في تنسيق وتكامل وتعاون)، هدفها خلق الشعور بالثقة والطمأنينة لدى الشعب مع مواجهة التهديدات وما يتبعها من قلق وأخطار ولا شك أن تفعيل عزيمة واردة الشعب مع كسب الدولة لعقول وقلوب مواطنيها مع تعميق مشاعر الانتماء الوطني لدى الجميع وتفعيل القوى الشاملة للدولة هو السند الرئيسي للحافظ على أمنها القومي.
- المطلب الثاني: استراتيجية الأمن القومي**
- أولاً: ماذا يقصد بالاستراتيجية في معناها العام؟
- مصطلح الاستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذ من الكلمة الإغريقية *Strato* وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح *Strategos* ، وتعني فن إدارة وقيادة الحروب، (هارت، 2000).
- ومفهوم الاستراتيجية عموماً: هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول، (المنتدى العربي).
- ثانياً: ماذا يقصد باستراتيجية الأمن القومي؟
- استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال التخطيط الاستراتيجي:

فالتخطيط الاستراتيجي: هو الإطار العام أو الإجراءات الشاملة لتنفيذ الاستراتيجية، وعادة ما يتعامل مع الأهداف بعيدة المدى (5 سنوات فأكثر) من خلال: الوضوح والدقة، والشمول والواقعية، وبعيدة المدى ومحددة الزمن.

ثالثاً: عناصر التخطيط الاستراتيجي:

ليس هناك طريقة واحدة تُعتبر المدخل الأفضل للتخطيط الاستراتيجي، فيمكن إجراء التخطيط الاستراتيجي على كافة المستويات، والتخطيط الاستراتيجي الناجح يستطيع أن يجيب على أربعة أسئلة رئيسة هي: أين نحن الآن؟ وأين نريد أن نكون في المستقبل؟ وكيف نصل إلى هناك؟ وكيف يمكن أن نقيس تقدمنا؟، (The Penn State Center، 1999).

رابعاً: نماذج التخطيط الاستراتيجي، (سويدان وآخرين، ص23-25):

من أشهر الاساليب المستخدمة في بناء وإعداد الاستراتيجيات ما يلي:

نموذج تحليل S.W.O.T: يُعدّ تحليل SWOT من النُظُم المهمة لإعداد وتصميم الاستراتيجيات الخاصة بقطاع الأعمال؛ عن طريق تقديم مجموعة من الخطط سواء قصيرة أو طويلة المدى.

التخطيط بالسيناريو S.U.M: التخطيط بالسيناريو يعمل علي توقع الاحتمالات السيئة التي ممكن أن تحدث مستقبلياً ويضع خطة لمواجهة تلك الاحتمالات ويكشف الاحتمالات الجيدة التي من الممكن أن تحدث ويضع خطة للاستفادة منها.

نموذج تخطيط الأداء P.M.S.P: هو أسلوب منهجي ومنظم لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرد أو الفريق بنجاح خلال عام التقييم. ويتم وضع الخطة للفريق أو الأفراد مع مراعاة الأهداف الأوسع للمنظمة.

نموذج فاييفر Fieffer: هو النموذج الوحيد الذي أضاف فكرة جديدة للتخطيط الاستراتيجي وهي التخطيط للتخطيط.

خامساً: الأسباب التي تؤدي الى الإخفاق عند وضع استراتيجية:

1. عدم وجود رؤية شاملة وواضحة ومحددة.
2. قصر أمد ومحدودية النظرة المستقبلية.
3. التركيز على الداخل.
4. إهمال رصد تحركات الأطراف المحيطة.
5. الاستعداد للمستقبل دون محاولة التأثير فيه.
6. إهمال تحليل نقاط الضعف والقوة لكافة الأطراف.
7. الاستخدام القاصر للأدوات المتاحة.
8. قصور المعلومات وضعف انسابها.
9. ضعف الوعي بوحدة الاتجاه وبروح الاستراتيجية.
10. عدم فعالية أنظمة التقييم والتقويم واستخلاص العبر والثواب والعقاب.

المطلب الثالث: نماذج استراتيجيات لبعض الدول واضحة المعالم

1. إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017 م "أمريكا أولاً"، (معهد واشنطن، 2018):
 - أولاً، حماية الشعب الأمريكي، الوطن، وأسلوب الحياة الأمريكية؛ عبر تعزيز السيطرة على حدودنا وإصلاح نظام الهجرة وحماية البنية التحتية الحساسة ومنع التخريب الإلكتروني ونظام دفاع صاروخي متعدد الطبقات، وإخماد التهديدات في مصدرها (إيقاف الإرهابيين الجهاديين قبل أن يصلوا إلى حدودنا).
 - ثانياً، تعزيز الرخاء الأميركي؛ تجديد الاقتصاد الأمريكي لصالح العمال والشركات الأمريكية. وإقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتبادلة لمعالجة الاختلالات التجارية، والحفاظ على الريادة في مجال البحث والتكنولوجيا وحماية ملكياتنا الفكرية ودعم هيمنة أمريكا على الطاقة.
 - ثالثاً، حفظ السلام من خلال القوة؛ عبر إعادة بناء الجيش بحيث يبقى متفوقاً، وتعزيز قدرات أمريكا في الفضاء والفضاء الإلكتروني. وعلى الحلفاء والشركاء أن يتحملوا نصيباً عادلاً من عبء المسؤولية للحماية ضد التهديدات المشتركة.
 - رابعاً، تعزيز نفوذ الولايات المتحدة لأن العالم؛ عبر التنافس وقيادة المنظمات متعددة الأطراف بحيث تكون المصالح والمبادئ الأمريكية محمية، ولعب دوراً حافزاً في تعزيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، ومساعدة الشركاء الطموحين في أن يصبحوا شركاء تجاريين وأمنيين في المستقبل.
2. إستراتيجية الأمن القومي الروسي: 2015، (وكالات روسية):
 - إنَّ تعزيز قدرات حلف الناتو وتكليفه بوظائف كونية تنفذ بما يخالف القوانين الدولية، كما تكثف نشاطات الحلف العسكرية ويوسع وتقترب بنيته التحتية العسكرية من الحدود الروسية"، وهذا ما يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي.
 - إنَّ بقاء منطقتي الكتلة العسكرية في حل قضايا دولية يؤثر سلباً على التعامل مع التحديات والتهديدات الجديدة.
 - تتامي تدفق المهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، أثبت عجز نظام الأمن الأوروبي والمبني على هياكل الناتو والاتحاد الأوروبي.
 - إنَّ الدعم الأمريكي والأوروبي للانقلاب على الدستور في أوكرانيا أحدث انشقاقاً عميقاً داخل المجتمع الأوكراني وأدى إلى نشوب نزاع مسلح في البلاد.
 - إنَّ تغذية الأيديولوجيا القومية المتطرفة في أوكرانيا وإظهار صورة روسيا على أنها العدو في عقول المواطنين الأوكرانيين، والتوجه الصارخ إلى حل المشكلات التي تعاني منها البلاد بالقوة، بالإضافة إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تشهدها أوكرانيا، كل ذلك يجعلها "بؤرة طويلة الأمد لزعة الاستقرار في أوروبا وبالقرب من حدود روسيا مباشرة".

- إنَّ مسألة الفراغ الذي حدث جراء انهيار الأنظمة السياسية في دول عدة أحدث فجوة ملأها الإرهاب والتناقضات الطائفية والقومية وكافة مظاهر التطرف، كما أنَّ ظهور تنظيم داعش الإرهابي، وتنامي حجمه وقدراته جاء جزاء السياسات المزدوجة المعايير لبعض الدول.
- إنَّ روسيا في تعاملها مع التهديدات على أمنها القومي تركز على تعزيز وحدتها الوطنية وضمان استقرارها الاجتماعي والوفيق بين قوياتها والتسامح الديني، وإزالة الخلل في اقتصادها وتحديثه، ورفع القدرات الدفاعية للبلاد.
- إنَّ روسيا تعتمد سياسة مفتوحة عقلانية وبرغماتية في مواجهة التحديات بما فيها سباق التسلح.
- إنَّ روسيا متمسكة باستخدام وسائل سياسية وقانونية وآليات دبلوماسية هادفة إلى حفظ السلام قبل غيرها، أما استخدام القوة فليس ممكناً إلا في حال اتضح أنَّ جميع الوسائل السلمية لم تأت بنتائج.
- إنَّ روسيا تريد فتح اطر تجارية متبادلة النفع مع دول أجنبية.

المحور الثالث: الجيوسياسية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفاهيم السياسة الخارجية ونماذج تطبيقاتها

تؤثر المحددات الجيوسياسية تأثير بالغ في سياسة الدولة الداخلية والخارجية وعلاقاتها الدولية وبالتالي قوة الدولة ومكانتها في السياسة الدولية.

أولاً: مفاهيم السياسة الخارجية في مجال الصراع والتعاون وأدواتها الكبرى:

- القدرات العقلية للأمم.
- القدرات الاقتصادية.
- القدرات العسكرية والأمنية.

الفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية: هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فإنَّ عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية . فالسياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى، وهي أشمل من السياسة الخارجية، ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية، (النعيمي، 2009).

مفهوم الجيوسياسية، (العكيلي، 2017):

يخط العديد من الناس للتمييز بين مفهومي "الجيوسياسية" و"الجغرافية السياسية"، ويزيد من الخلط أنَّ العديد من السياسيين والمتخصصين في وسائل الإعلام لا تميز بين المفهومين بالفعل، أو استخدام الكلمة نفسها لصالح هذين المفهومين.

فتعبير الجيوسياسية مشتق من كلمتين، جيو وهي باليونانية تعني الأرض / وكلمة السياسية أكاديمياً، ودراسة الجغرافيا السياسية ينطوي على تحليل الجغرافيا والتاريخ والعلوم الاجتماعية مع سياسة المكان وأنماط بمقاييس

مختلفة وقد صاغه لأول مرة العالم السويدي "كجلين" للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، بعد ذلك اتخذ معاني مختلفة. ومن هنا يمكن القول بأن:

- الجيوسياسية؛ تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.
 - الجغرافيا السياسية؛ تأثير الجغرافيا (الإمكانات الطبيعية والبشرية) للدولة في السياسة.
- ثانياً: مقارنة بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية:
- الفرق بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية:
- تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوسياسية تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.
 - تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع بينما تركز الجيوسياسية أهدافها للمستقبل.
 - تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة كوحدة استاتيكية، بينما تعدها الجيوسياسية كائناً عضوياً في حركة متطورة.
 - الجيوسياسية تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة للدولة.
- الأسس الرئيسية لعلم الجيوسياسية:
- الموقع الجغرافي للدولة: للموقع الاستراتيجي أهمية في زمن السلم للسيطرة على الحركة التجارية أما في زمن الحرب فيؤثر بقواعده العسكرية.
 - شكل الدولة ومساحة رقعتها: سواء من حيث قصر الحدود أو مساحة الدولة حيث تمتاز الدولة العظمى بأتساع وكبر المساحة.
 - المناخ: ويحد كثيرا من انتقالات البشر في المناطق التي تشتد برودتها كالجبال القطبية والمناطق التي تتصف بارتفاع حرارتها.
 - السكان: حيث إن النصر في أوقات الحرب هو بعدد من يمكن حشدهم من الرجال في ميدان القتال.
 - الموارد الطبيعية: يعد المكون الاقتصادي للدولة من العوامل والأسس الحيوية للقوة السياسية وجيوبوليتيكا الدولة.

نماذج تطبيقات الجيوسياسية:

- المانيا: ظهر في ألمانيا مفهوم "المجال الحيوي" للدولة، وحاول هتلر تطبيق فكرة قلب الأرض؛ إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم. وتنبأ فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي).
- الاتحاد السوفيتي: أكثر النماذج وضوحاً في التطبيق الحرفي لمبادئ الطمع الجغرافي "السمعة السيئة للجيوبوليتيك" وبتفكك الاتحاد السوفيتي وتغير القدرات العسكرية النسبية له انكشفت الحدود، وصارت تطل الحدود الأصلية لروسيا ما قبل السوفيتية.

- الولايات المتحدة: طبقت مفهوم الحدود الشفافة، الهيمنة الاقتصادية والعسكرية دون حدود "جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية" فأصبح العالم كله "المجال الحيوي" لها، عبر الحرب الإلكترونية، والحرب بالإنابة، بهدف حصول شركاتها على أفضل فرص "إعادة الإعمار" وحقوق التنقيب عن الثروات.
- روسيا: تسعى للاستعاضة عن السوفييت باتحاد روسي يعيد روسيا القيصرية الكبرى بضم بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة لتوسيع مجالها الحيوي. تبذل الولايات المتحدة كل مهاراتها الجيوبوليتيكية لعرقلة مشروعها عبر إشعال الثورات الملونة في الدول المستهدفة.

المطلب الثاني: القواعد الجيوسياسية لصياغة السياسة الخارجية

هناك مجموعة من القواعد الجيوسياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدولية، وهي:

- تحديد مصالح الدولة.
- تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها.
- الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات.
- المبررات التي تقدم لاتخاذ مثل هذا الرد.

"الوضع الجيوسياسي في العالم معقد للغاية، وميزان القوى الدولية مختل، ولم يتم بعد بناء هيكل جديد للأمن الدولي" فلاديمير بوتين، رئيس جمهورية روسيا الاتحادية.

أولاً: أنماط القوة الجيوسياسية للدول:

تصنّف الدول في المنظومة الدولية حسب المعايير الجيوسياسية إلى 5 مستويات من القوى، وهي:

القوى العظمى (الأقطاب الدولية Superpower):

دول ذات مركز مهيمن، وتتميز بقدرتها الواسعة على ممارسة النفوذ أو استعراض القوة على نطاق عالمي. ويمكن تعريفها بالأقطاب الدولية وهي المتكئة في سير العلاقات الدولية وشكل النظام الدولي عبر تقاسم النفوذ في العالم، يمكن عدّ 3 دول قوى عظمى (الولايات المتحدة، الصين وروسيا).

القوى الكبرى Great power:

دول لها الخبرة والقدرة على ممارسة نفوذها على مستوى العالم، وعادة ما تؤخذ آراءها ومصالحها بعين الاعتبار بالنسبة للدول المتوسطة والصغرى قبل اتخاذ أي قرارات (حتى في سياستها الداخلية)، وهي محدودة وموجودة في مجموعتين رئيسيتين هما G7 وتمثل الدول الكبرى التقليدية (المعسكر الغربي) وهي بريطانيا وفرنسا وكندا واليابان وألمانيا وإيطاليا وتقودها الولايات المتحدة، ومجموعة دول بريكس BRICS وتمثل القوى الكبرى الصاعدة (المعسكر الشرقي والجنوبي)، وهي الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وتقودها الصين وروسيا.

القوى المتوسطة (الإقليمية) Middle power:

دول ذات سيادة ولديها نفوذ كبير أو متوسط واعتراف دولي بدورها داخل الإقليم، "لديها القوة والسلطة الكافية للاعتماد على نفسها دون الحاجة إلى مساعدة من الآخرين". وغالبيتها موجودة في مجموعة الدول الكبرى

العشرين G20 ، وهي السعودية وكوريا الجنوبية والأرجنتين وأستراليا وتركيا والمكسيك وإندونيسيا والاتحاد الأوروبي (إسبانيا كعضو غير كامل العضوية). كما يوجد قوى متوسطة أخرى غير عضو لأسباب سياسية وهي (إيران وإسرائيل وكوريا الشمالية).

الدول الصغرى (Small states power):

يتكوّن النظام الدولي في معظمه من قوى صغيرة أو دول صغيرة، وهي دول تفتقر إلى الموارد والقوة وعادة عدد سكانها أقل من 10 مليون (بعض الدول تصنف دول صغرى لأسباب اقتصادية)، إلا أنها يمكن أن تؤثر على طريقة عمل النظام الدولي بالتعاون مع بعضها، استخدمت الدول الصغيرة بنجاح استراتيجيات بناء التحالفات وبناء الصورة (الماركة)، على الرغم من أنها تفتقر إلى موارد نظيراتها الأكبر، إلا أن استقلاليتها دبلوماسيتها يمكن أن تكون مفيدة في المفاوضات وضمن إطار المؤسسات.

الدول المجهرية Microstate:

دولة ذات سيادة ذات وعدد سكانها قليل جدًا (بعضها أقل من 500 ألف نسمة) أو مساحة أرضها صغيرة جدًا (بعضها أقل من 1000 كم²)، وعادة ما تكون كلا الأمرين معاً. وأمثلة عليها: البحرين، مالطا، سانت لوشيا، الفاتيكان، بروناي، قبرص وأيسلندا.

وتقسم أشكال القوة إلى 3 مجموعات رئيسية حسب المعايير الجيوسياسية:

القوة الصلبة Hard power؛ استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية للتأثير على سلوك أو مصالح الأطراف الدولية الأخرى.

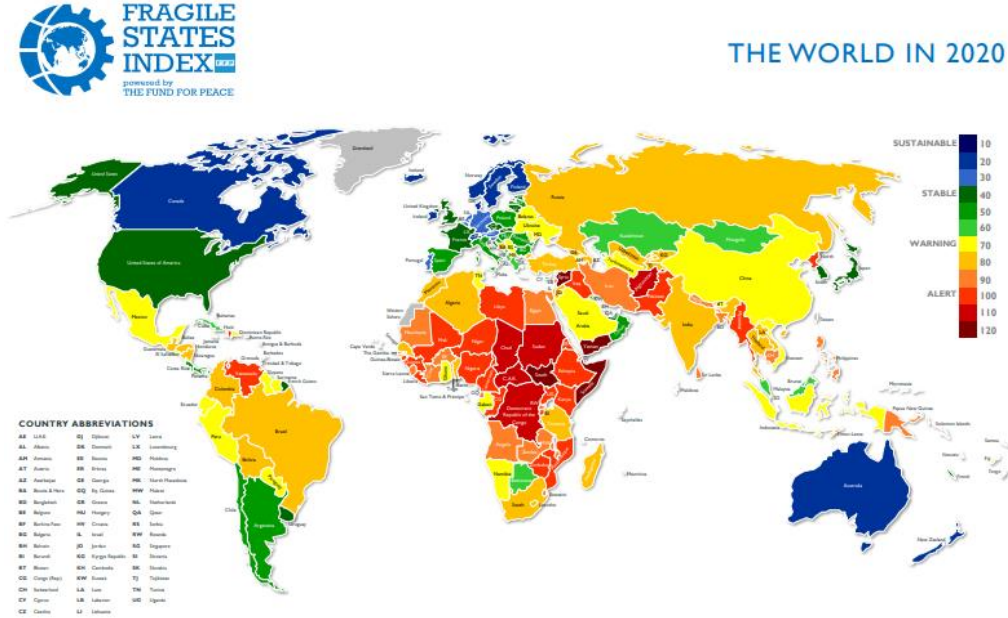
القوة الناعمة Soft power؛ القدرة على تشكيل خيارات الآخرين من خلال الإغراء والجذب، وبدون إجبار؛ وعملة القوة الناعمة هي الثقافة والقيم السياسية والسياسات الخارجية. وتسعى أيضاً إلى التأثير على الرأي العام والمجتمعي عبر قنوات غير تقليدية والمنظمات غير حكومية.

القوة الذكية Smart power؛ مزيج من استراتيجيات القوة الصلبة والقوة الناعمة. "منهج يؤكد على ضرورة وجود جيش قوي، ولكنه يستثمر بشكل كبير في التحالفات والشراكات والمؤسسات على جميع المستويات لتوسيع نفوذ الدولة وإضفاء الشرعية على تصرفاتها".

ثانياً: تغير التصنيف الجيوسياسي للدول:

2050	2018	1968	1950	1939	1920	1914
الصين	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	ألمانيا	إنكلترا	فرنسا
الولايات المتحدة	الصين	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	إنكلترا	فرنسا	إنكلترا
الهند	روسيا	ألمانيا الاتحادية	إنكلترا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	ألمانيا
إندونيسيا	ألمانيا	اليابان	فرنسا	فرنسا	اليابان	روسيا
البرازيل	اليابان	الصين الشعبية	إيطاليا	اليابان	إيطاليا	الولايات المتحدة
روسيا	الهند	إنكلترا	ألمانيا الاتحادية	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	اليابان
اليابان	إنكلترا	فرنسا	الصين	إيطاليا		

ألمانيا	فرنسا	إيطاليا			
الجدول رقم (1)			المصدر: تجميع الباحث		



Source: The Fund for Peace. Fragile States Index 2020, <https://fragilestatesindex.org/analytcs/fsi>

ثالثاً: المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الليبية، (الجغرافية السياسية، 1989):

- الموقع الجغرافي السياسي.
- الإمكانيات والموارد الطبيعية.
- المنظومة الدولية والإقليمية.
- النظام السياسي والمصلحة الوطنية العليا.

المطلب الثالث: التهديدات الجيوسياسية الخارجية على ليبيا، (السياسة والعلاقات الدولية، 2014)

- تنافس القوى الكبرى للهيمنة الاقتصادية والسياسية على ليبيا.
- موقعها الجيوسياسي في الطريق للهجرة من الجنوب إلى الشمال.
- محاطة بحزام من الدول الأكبر في عدد السكان والقليلة الموارد.
- النمو السكاني الهائل في القارة الأفريقية والهجرة عبر الصحراء.

أولاً: المميزات الجيوسياسية لليبيا، (الموسوعة الحرة):

يعد الموقع الجغرافي المميز والثروات الطبيعية التي حبا الله تعالى؛ بها ليبيا من أهم عوامل المخاطر والتهديدات التي تحرق بها، والتي تتمثل في رغبة الدول المجاورة والإقليمية والدولية في الاستحواذ على هذه الثروات أو جزء منها، ويمكن تلخيص أسباب هذه التهديدات في الآتي:

1. الموقع الجغرافي المميز: تعتبر ليبيا حلقة وصل ما بين قارات العالم الثلاث: أفريقيا وآسيا وأوروبا، وذلك بسبب موقعها المميز في وسط شمال أفريقيا، مما أدى إلى انتشار العديد من النشاطات الإجرامية والإرهابية بها، وتتمثل في:
 - الهجرة غير الشرعية: هي سبب التدخل الأجنبي بذريعة حماية نفوذها، وهي مبرر لتوزيع النفوذ بين الدول المتصارعة والتحالف ضد ليبيا.
 - عصابات التهريب: اقتصاد الظل "واستنزاف موارد الدولة" من خلال .. تهريب المحروقات، وتهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، وتهريب البشر، وتهريب العملة الأجنبية.
 - الإرهاب: ظاهرة التطرف والإرهاب التي حصرتها الدول الاستعمارية في العرب والمسلمين دون غيرهم، مما أثر ولا يزال على الأمن القومي العربي وأمن الأمة الإسلامية جميعاً.
2. المساحة الجغرافية لليبيا:

إن المساحة الشاسعة لليبيا والتي تقدر بـ بمساحة تصل إلى 1,760,000 كيلومتر مربع وبساحل يطل على البحر المتوسط يصل طوله إلى 1850 كيلومتر، تعتبر ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في أفريقيا، وتحتل الرقم 17 كأكبر بلدان العالم مساحةً، (Demographic Yearbook)، (United Nations)، ويبلغ عدد سكانها 6375 نسمة (ستة مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف نسمة) حسب تعداد عام 2017م.

بمقارنة مساحة ليبيا مع الدول المجاورة يتضح لنا أنها الأكبر مساحة والأقل سكانا، مما يجعلها مطمعا للدول المجاورة، إذ النمو الديمغرافي المتزايد والتضخم السكاني السريع في هذه الدول مقارنة بمساحتها الجغرافية.



التعداد السكاني المتوقع لليبيا والبلدان المجاورة لسنة 2050، (التقرير الوطني، 2010)

اسم البلد	معدل النمو السنوي 2005	عدد السكان 2009	عدد السكان 2025	الكثافة السكانية 1 كم ²	نصيب الفرد من الدخل القومي	معدل الزيادة الطبيعية 2009	عدد السكان 2050
الجزائر	1.7	35.4	43.7	15	7940	1.9	49.6
مصر	2.0	78.6	99.1	79	5460	1.9	129.5
السودان	2.2	40.0	56.7	17	1930	2.2	75.8
تونس	1.09	10.4	11.5	64	7070	1.2	12.7

58.2	3.9	680	12	27.4	15.3	3.5	النيجر
20.5	2.6	1160	8	14.9	10.3	3.0	تشاد
346.3	-	-	-	253.3	190	-	المجموع
9.8	2.0	156.30	4	8.1	6.3	1.8	ليبيا
35.3		-	-	31.8	3.1		نسبة سكان ليبيا للمجموع

المصدر: تجميع الباحث
الجدول رقم (2)

3. الزيادة السكانية المتوقعة لسنة 2050م في الإقليم:

الزيادة (%)	2050	2025	الدولة / السنة
45.7 %	49.6	44.7	الجزائر
101.7 %	129.5	99.1	مصر
8.3 %	9.8	8.1	ليبيا
11.6 %	12.7	11.5	تونس
36.2 %	42.6	35.3	المغرب
4.3 %	6.1	4.2	موريتانيا

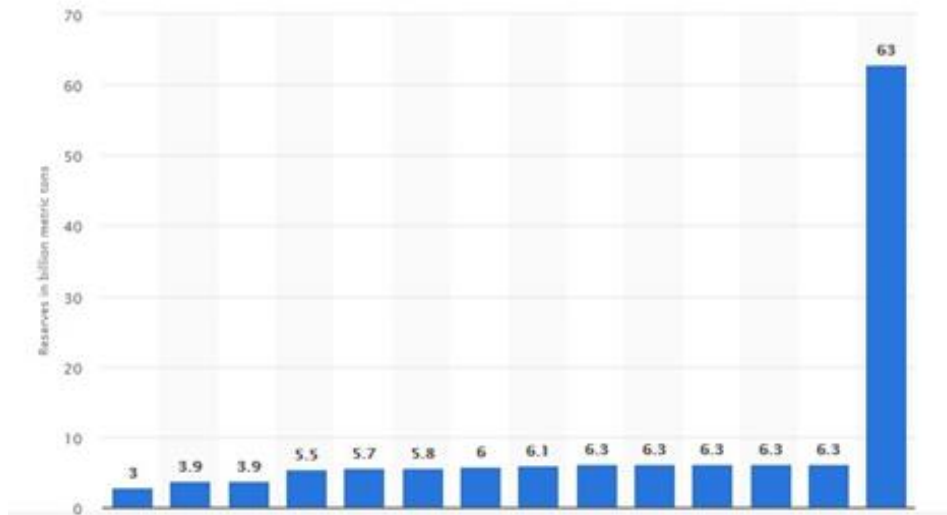
المصدر: تجميع الباحث
الجدول رقم (3)

4. الثروات الطبيعية:

- احتياطي النفط، (Portal for statistics، 1990):

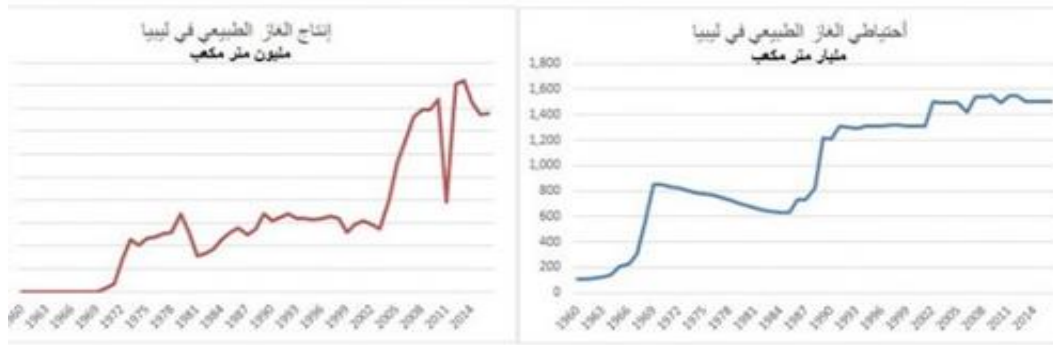
احتياطي النفط في ليبيا من عام 1990 إلى عام 2017، تظهر هذه الإحصائية احتياطي النفط في ليبيا من عام 1990 إلى عام 2017، وفي عام 2017، بلغت احتياطيات ليبيا من النفط أكثر من ستة مليارات طن متري، تحتفظ ليبيا حاليا بواحد من أكبر الأسهم في احتياطيات النفط في أفريقيا.

Oil reserves in Libya from 1990 to 2017 (in billion metric tons)



- احتياطي الغاز، (منظمة الأقطار العربية، 2017):

جاءت ليبيا في المركز الثامن عربيًا باحتياطي يقدر بـ 53.00 ترليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد، وذلك حسب ما جاء في أطلس بيانات العالم.



الرسم يبين أن احتياطي ليبيا يكفي نظرياً لاستهلاك 96 سنة تقريباً، ولكن هذا يعتمد على شبكة الأنابيب وتكلفة النقل لرفع القدرة الإنتاجية بدون اللجوء إلى التصدير إلى الخارج وهو أمر شديد التعقيد ومرتفع التكلفة إلا في الحالات التي نشأ فيها أعلاه في الآونة الأخيرة.

- احتياط ليبيا من النفط الخام، (احتياطيات الغاز الطبيعي): تحتل ليبيا المركز الخامس عربياً في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الاحتياطي العالمي.
- احتياطي الذهب، (بيانات مجلس الذهب العالمي، 2018): كشف مجلس الذهب العالمي أن احتياطي الذهب التي تمتلكه الدول العربية بلغ 1006 أطنان. وأظهرت الأرقام أن السعودية تصدر الدول العربية باحتياطي يقدر بـ 323 طناً يليها لبنان بـ 286.8 طن، وجاءت الجزائر ثالثة باحتياطي يقدر بـ 173.6 طن، ومن ثم ليبيا في المرتبة الرابعة باحتياطي يقدر بـ 117 طناً.
- ثانياً: الأهداف الجيوسياسية الاستراتيجية للسياسة الخارجية الليبية:
 - المساهمة في حماية الأمن القومي الليبي من الأخطار الخارجية.
 - تعزيز مكانة ودور ليبيا ضمن النظام الدولي والإقليمي.
 - دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة الليبية في الاستقرار والتنمية.
 - رعاية المصالح الوطنية العليا لليبيا والليبيين في الخارج.
 - تقديم أفضل الخدمات القنصلية للمواطنين في الخارج.

ثالثاً: العوامل الجيوسياسية التي ستشكل العالم:

السكان	الاقتصاد	الحكم	الحروب/ الأمن
النمو	الحجم والتنوع	القوي	بين الدول
التوزيع	الطاقة	الرشيد	العابرة للحدود
الانتقال	البيئة	الديمقراطي	الداخلية

الجدول رقم (4)

المصدر: تجميع الباحث

الزيادة السكانية في العالم، (الأمم المتحدة):

2100	2050	2015	2000	القارة / السنة
11.2	9.7	7.3	6.1	العالم
4.4	2.5 (25% of total)	1.2	0.8	أفريقيا

				(includes North Africa)
4.9	5.3 (55% of total)	4.4	3.7	آسيا (includes the Middle East)
0.6	0.7 (7% of total)	0.7	0.7	أوروبا (includes Russia)
0.7	0.8 (8% of total)	0.6	0.5	أمريكا اللاتينية (includes the Caribbean)
0.5	0.4 (4% of total)	0.4	0.3	أمريكا الشمالية (includes Greenland)

الجدول رقم (5)

المصدر: تجميع الباحث

التوصيات:

1. استحداث مجلس للأمن القومي بحيث تكون مهام هذا المجلس تتمحور حول حماية المصالح الحيوية للدولة في إطار تصور استراتيجي؛ يهدف إلى صون سيادة الدولة، وضمان وحدة أراضيها، وسلامة شعبها وحماية ثرواتها الطبيعية.
2. وضع رؤية وطنية ليبية واضحة المعالم للحفاظ على الاستقرار والأمن القومي من التهديدات والمخاطر.
3. رسم استراتيجية للأمن القومي وتحديد مساراتها ومتطلباتها تبعاً للأهداف القومية العليا التي تختارها الدولة والحكومة لتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية والأمنية والعسكرية والاقتصادية .
4. وضع خطط تنمية للتنمية المستدامة للجنوب الليبي للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة باعتبار الجنوب الليبي صمام الأمان للأمن القومي الليبي.
5. إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.
6. التعرف على الأخطار الخارجية العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية واختيار الاستراتيجية الأمثل للأمن القومي والمناسبة لمجابهة هذه الأخطار والتغلب عليها ومعالجة آثارها.
7. معرفة مفهوم الإرهاب وكيفية مقاومة الإرهاب الوطني والإقليمي والدولي من خلال وضع استراتيجية وطنية ليبية لمكافحة الإرهاب واضحة المعالم.
8. اصدار قانون لمكافحة الارهاب.
9. اصدار قانون لمكافحة غسل الأموال.
10. اصدار قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

الخاتمة:

لكل دولة الحق في الحفاظ على أسرارها ومقاومة كل من يحاول الوصول إليها، كما أن لها الحق في أن تكشف أسرار الدول الأخرى. فلكل دولة أهدافها الحيوية والحساسة التي تعمل على حمايتها ضد أولئك الذين يحاولون تخريبها أو تدميرها. كما تحرص الدولة على التمسك بقيمتها ومبادئها التي تهدف إلى تماسك شعبها

واستقرارها، وعليه تهتم كل دولة بمعرفة جميع أنواع المعلومات المتعلقة بالدول الأخرى وفي مقدمتها الدول المعادية.

تتعامل عناصر الأمن القومي أساساً مع التهديدات وتتصدى لها سواء تهديدات داخلية أو تهديدات خارجية بشقيها الإقليمي والعالمي. وكونها عناصر أمن قومي شامل فإنها تتصدى لكافة أنواع التهديدات سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية أو عسكرية أو بيئية علاوة على تتبع المخاوف الأمنية الشاملة والعمل على مواجهة التحديات بكافة أنواعها.

إن الأمن القومي يشكل الهدف الحيوي للسياسة الخارجية والداخلية لأي دولة حيث تدور كافة السياسات حوله وذلك بالحرص على تأمين المصلحة الوطنية.

المصادر والمراجع:

- د. أبو عجيبة أبوبكر المبروك بشير، 2015، جامعة سبها، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر. العدد الأول.
- زكريا حسين، 2001، مذكرات في الأمن القومي، مصر، كلية التجارة. جامعة الإسكندرية.
- مصطفى أحمد بن حليم، 1992، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، لندن، مارينا كولد.
- علي عبد اللطيف أحميدة، 2009، الأصوات المهمشة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد سعيد نوفل، وآخرون، 2010، مدخل إلى علم السياسة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- محمد سعيد آل عباس، 2006، أثر الدولة على مفهوم الأمن الوطني، الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاش، دراسة في قوة الدولة، 2005، ليبيا-طرابلس، المركز العالمي.
- عبد المنعم عبد الوهاب وصبري الهيتي، الجغرافية السياسية 1989، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.
- سالم حسين عمر البرناوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977-1997م، 2000، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- المؤتمر الشعب العام، أصدر قانون عن رقم (18) لسنة 1980م بشأن احكام قانون الجنسية العربية، 4نوفمبر 1980م.
- العين عبدالله آل عيون، الأمن الوطني الأردني، 2017، عمان، جريدة الرأي.
- خديجة بنتة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، 2013. 2014، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- عامر، كمال، الأمن القومي المصري الأسس والتعريف والتحديات، 2017، <http://group73historians.com>.
- ناجي، محمد، خبير بيئي، إنفوجراف، ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان في الجنوب الليبي، 26 أكتوبر 2019. <https://al-ain.com/article/high-incidence-cancer-south-libya-sources-nuclear>

- ليبيا وأسلحة الدمار الشامل، "ويكيبيديا الموسوعة الحرة".
- د. علي الحوات، تفشي فيروس كورونا "COVID19" وتأثيرها على المجتمع الليبي ومع الإشارة للتعليم، 2019، ليبيا، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية .
- ب.م.ليدل هارت، ترجمة : الهيثم الأيوبي، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، 2000، بيروت، دار الطليعة - الطبعة الرابعة.
- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية <https://hrdiscussion.com/hr106504.html>
- د. طارق سويدان، محمد العدلوني، كتاب كيف تكتب خطة استراتيجية، 1425هـ، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- معهد واشنطن، واشنطن، 2018- <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-trump-national-security-strategy-return-to-the-nineteenth-century>
- استراتيجية الأمن القومي الجديدة واضحة المعالم وهدفها حماية روسيا، وكالات روسية <https://arabic.rt.com/news/805975>
- النعيمي احمد، السياسة الخارجية، 2009، عمان، زهران للنشر والتوزيع.
- دلال العكلي، الجيوسياسية: مفاهيم، 2017.07.16 <https://m.annabaa.org/arabic/reports/11793>
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".
- التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . أوابك، <http://www.oapecorg.org>
- ليبيا /الطاقة/الغاز/احتياطيات-الغاز-الطبيعي، <http://ar.knoema.com/atlas/topics>
- بيانات مجلس الذهب العالمي واحتياطي الذهب في الدول العربية خلال عام 2018، <https://www.gold.org>
- The Penn State Center for Quality and Planning; Module 1: Strategic Planning, The Penn State Center for Quality and Planning, Penn State, 1999, P. 4.
- Paleri, Prabhakaran (2008). National Security: Imperatives And Challenges. New Delhi: Tata McGraw-Hill. 521 صفحة. ISBN 978-0-07-065686-4. 16 ديسمبر مؤرشف من الأصل في 16 ديسمبر 2010. اطلع عليه بتاريخ 23

الأشكال والجداول:

- الشكل رقم (1) Source: The Fund for Peace, Fragile States Index 2020, <https://fragilestatesindex.org/analytics/fsi-heat-map>
- الشكل رقم (2) Source: "UNdata: country profile: Libya", data.un.org

- الشكل رقم (3) "Immediate access to over one million statistics and facts", <https://wtatista.com/statistics/264811/oil-reserves-in-libya-since-1990>.
- الشكل رقم (4) <http://www.oapec.org> التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . أوابك.
- الجدول رقم (1) المصدر: تجميع الباحث.
- الجدول رقم (2) المصدر: تجميع الباحث.
- الجدول رقم (3) المصدر: تجميع الباحث.
- الجدول رقم (4) المصدر: تجميع الباحث.
- موقع الامم المتحدة <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/population/index.html>